

■ المكتب الإقليمي لموظفي وموظفات جماعة الرباط

براغ صفحي حول التصريح الإعلامي لرئيسة جماعة الرباط

في برنامج تلفزيوني على القناة الثانية حول

وجود «2400 موظفا شبح»

على إثر التصريح المثير للجدل الصادر عن رئيسة جماعة الرباط أسماء غلالو، والذي كشفت فيه "أن الجماعة تتوفر على 3700 موظف منهم 200 مقبلين على التقاعد"، مؤكدة "أن الموظفين الذين يحضرون إلى مكاتبهم يقدر بألف موظف، فيما الآخرين 2400 موظف يعدون موظفين أشباح يتلقون أجورهم دون عمل"...

عقد المكتب النقابي الإقليمي لموظفي وموظفات جماعة الرباط المنضوي تحت لواء المنظمة الديمقراطية للجماعات الترابية العضو في المنظمة الديمقراطية للشغل، اجتماعا له يوم السبت 18 يونيو 2022 بالمقر المركزي للمنظمة الديمقراطية للشغل بالرباط من أجل تقييم وتدارس تداعيات هذه الخرجة الإعلامية في برنامج تلفزيوني على القناة الثانية، وهو نفس التصريح الذي عبرت من قبل خلال شهر مارس الماضي بإحدى النشرات الإخبارية بنفس القناة دون ذكر العدد.

وبناء عليه، فإن المكتب النقابي الإقليمي لموظفات وموظفي جماعة الرباط Odt، يعلن للرأي العام المواقف التالية:

أولاً: فيما يخص التصريح بوجود 2400 موظفا في وضعية انقطاع عن العمل

- يعتبر أن التصريحات الإعلامية لرئيسة جماعة الرباط السالفة الذكر، عارية من الصحة ولا تستند على أساس واقعي، بل هي تصريحات غير مسؤولة ساهمت في انتشار خبر زائف غير ذو مصداقية حيث تناقلته بعض وسائل الإعلام وبعض الإعلاميين بالتحليل وبالباطل انطلاقاً من معطيات خاطئة دون التحقق من المعلومة والاستماع إلى كافة الأطراف، مما أضر بسمعة وكرامة الموظفين/ات وألصق بهم نعوتا واتهامات مجانية، وأساء إلى سمعة البلد دولياً عبر تداوله بقنوات فضائية دولية ركبت لغة المغالطة وجلد الموظف بالجماعات الترابية، وذلك في معاكسة وعصف بالمجهودات المبذولة من طرف المديرية العامة للجماعات الترابية وشركائها الاجتماعيين من النقابات العمالية والهيئات التمثيلية لرؤساء الجماعات الترابية من أجل تحسين صورة الموظف بقطاع الجماعات الترابية وتعزيز مكانته ضمن منظومة الموارد البشرية بقطاعات الوظيفة العمومية والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية؛

- يعتبر أن عدد الموظفين بجماعة الرباط والمهام المسندة إليهم بعد دخول نظام وحدة المدينة حيز التنفيذ ودمج خمس جماعات سابقة بها والتي كانت تبلغ أزيد من 6600 موظف(ة) قد تقلص بشكل كبير إلى ما يقارب 50 في المائة دون توظيفات جديدة، بعدد يقدر بـ 3758 موظفا، 1430 منهم يعملون بالمصالح المركزية، فضلا عن موظفين رهن إشارة الولاية ومصالحها، وآخرون ملحقون أو موضوعون رهن إشارة جماعات أخرى أو بقطاعات الوظيفة العمومية كالعدل والمالية...، في حين يشتغل الباقي بمقاطعات المدينة الخمس – الجماعات سابقا وهي: (حسان، يعقوب المنصور، اليوسفية، اكдал – الرياض، السويسي) بأقسامها ومصالحها المتعددة وملحقاتها الإدارية التي تبلغ 34 ملحقة إدارية، بالإضافة إلى مرافق أخرى كدور الشباب ودور الثقافة والمركبات الثقافية والقاعات والمرافق الرياضية...، حيث بالرغم من عددهم القليل استطاع موظفي وموظفات جماعة الرباط بفضل تضحياتهم وتفانيهم في عملهم بالرغم من انعدام ظروف العمل الملائمة جعلتهم يؤمنون استمرار خدمات الجماعة في مختلف اختصاصاتها الذاتية والمنقولة؛

ثانيا: فيما يخص التصريح بمنع بعض الموظفين من الترقية لتقديرات فاطمة "2400 شعب"

- يعتبر أن ما أثير حول منع الموظفين "الأشباح" من الترقية عبر امتحانات الكفاءة المهنية "بطريقة ذكية" لتقديرات خاطئة كما أسلفنا، قد ساهم بشكل فج وسافر في حرمان العديد من حقهم في الترقية مما يعيد إلى الواجهة طرح سؤال النزاهة واحترام القانون ومبدئ تكافؤ الفرص.

ثالثا: فيما يخص تمسين ظروف العمل وترشيد مجال اشتغال الموظفين والدور الوقائي

- يعتبر أن الاعتناء بالموارد البشرية لجماعات الرباط مدخلا أساسيا ولا محيد عنه لضمان نجاعة وجودة الخدمات الجماعية ومرتكزا أساسيا في للارتقاء بمدينة الرباط الى مصاف العواصم والحوضر العالمية، وهي تحقيق العدالة المجالية في تقديم الخدمات والتجهيزات الجماعية للقرب لفائدة الساكنة، وتعزيز المكتسبات المجالية في مجال التنمية الحضرية والبيئية للقرب، وتوفير الاستدامة لها، وتأمين الحكامة الجيدة في تدبير الشأن الجماعي، وتنمية الموارد الذاتية دون الإخلال بمبدأ العدالة الجبائية، ووضع مدينة الرباط في مصاف المدن الذكية، وهذا لن يتأتى لا بالترهيب ولا بالتخويف بل بالترغيب والتحفيز والموازنة بين ثقافة الحق والواجب عبر:

- تمتنع الموظفين بحقوقهم الأجرية كاملة غير منقوصة، وهي:
 - التعويضات عن الساعات الإضافية التي تغيب عن ميزانية الجماعة لما يزيد عن 15 سنة؛
 - التعويضات عن الأشغال الشاقة والملوثة وصرفها شهريا كحق وليس ستة أشهر فقط ومزامنتها مع عيد الأضحى؛
 - الشفافية في صرف التعويضات عن التنقل والمهام؛
- ترشيد مجال اشتغال الموظف وفق التكوين المحصل عليه والدراية والمهارات الذاتية؛
- فتح الترشح لجميع مناصب المسؤولية وفق ما يحدده القانون بدل الوضعية الشاذة التي يشتغلون فيها الآن والتي تحول دون استفادتهم من التعويض عن المسؤولية؛
- توفير وسائل ومعدات للعمل من مكاتب مجهزة ومكاتب كافية ومعدات مكتبية وحواسيب للمعالجة المعلوماتية لمواكبة ورش التحول الرقمي للإدارة.

رابعاً: محاربة ظاهرة الموظفين الأشباح وكل أشكال الفساد الإداري والمالي وربط المسؤولية بالمحاسبة

- يؤكد أن النقابة لا تنفي وجود بعض الحالات المعزولة من الموظفين/ات في وضعية انقطاع عن العمل أو غير الموظفين على الالتحاق بمقرات عملهم لسبب من الأسباب، وأن الأمر يقتضي التقصي والتدقيق والعمل على معالجة هذه الوضعية عبر المساطر القانونية المتاحة.
- يؤكد أن الموظفين الأشباح ليست قضية ترف فكري أو موضوع للمزايدة فهي قضية مجتمعية لها ارتباط بمعضلة الفساد وسياسة الريع، وهي مسألة عرضانية تهم كافة قطاعات الوظيفة العمومية والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية، ومواجهتها يقع في صلب تخليق الحياة العامة وبناء دولة الحق والقانون ومجتمع المواطنة الذي يقتضي الإقرار بالحق الذي يقابله الواجب.
- يثمن كل خطوات المجلس الجهوي للحسابات ودوره الرقابي في تقييم المراقبة الداخلية للجماعة وكل المؤسسات الدستورية المخول لها البت في مثل هذه المواضيع.
- نطالب بوضع "برنامج حكام" يسعى إلى إصلاح الحكامة بجماعة الرباط من خلال تعزيز وتطوير مهارات موظفي الجماعة في مجال تعزيز الأخلاقيات ومكافحة كل أشكال الفساد الإداري وتعزيز الشفافية وربط المسؤولية بالمحاسبة.
- ندعو السيدة رئيسة جماعة الرباط إلى التعجيل بالكشف عن لائحتها "2400" وتأكيد مصداقية كلامها والتعجيل بإنهاء هذا الجدل الذي يمس بسمعة الموظفين وكرامتهم والتشهير بهم، أو الاعتذار وجبر الضرر الذي لحقهم.

حرر بالرباط، في 18 يونيو 2022

الكاتب العام الوطني
محمد النيلي



Signature of Mohamed Nili



21، شارع جزيرة العرب، باب الأحد، الرباط.

الهاتف 05 37 20 15 01 الفاكس 05 37 70 17 44

الهاتف المحمول للكتابة العام: 06 61 23 49 36

البريد الإلكتروني: odt.collectiviteslocales@gmail.com

